بسم الله الرحمان الرحيم

فِي بَادِئْ الْأَمْر أَوُدُ أن أُعْرِبَ لكم، باسمي الخاص ونيابةً عن كافةْ أَعْضاءْ المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات، عن عميقِ امْتِنَانِنا وجَزِيلِ شُكْرِنَا لِاسْتِجَابَتِكُمْ لهذه الدعوةِ، لِحُضُورِ هذا اللقاء الذي يـتَسِمُ بأهميةٍ فريدةٍ وخاصة كَوْنَهُ يُتِيحُ لنا أن نُبَلِّغَكُمْ ونُشَارِكَكُمْ نتائجَ أَكْثَرَ من عامٍ من الجهود والدراسات التحليلية من أجلِ إِحْدَاثِ نقلةٍ نوعيةٍ في البحثِ العلميِ والابتكارِ.

الحضور الكريم
لقد لَعِبَ البحث العلمي دَوْراً حَاسِماً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدانْ الصناعية من خلالِ تحسينِ جَوْدَةْ حياةْ المواطنين، وَرَفَعْ اَمَلْ اَلْحَيَاتْ عنْدَ اَلْاَرْدِيَادْ، عِلاَوَةً على ضَمَانِ الأمن الغذائي، والصحي، والْبَيْئِي. عِلْمًا أن نُمُو النَّاتِجْ المحلي الإِجْمَالي يَرْتَبِطُ اَرْتِبَاطًا وثيقًا بالبحثِ وَالتَّطْويرِ،

وبِفَضْلِ تَأْثِيرِ نتائجِ ومُخْرَجَاتِ البحوثِ العلميةِ، تَمَكَنَتْ البُلْدَانْ التي تَفْتَقِّرُ إلى اَلْمَوارِدْ الطبيعية، من تحقيق التنمية التكنولوجية، والصناعية، والاجتماعية. امَّا الجزائر التي تَتَمَتَّعُ بِمَوَارِدِ وثَرَواتٍ طبيعيةٍ هائِلَة، فأنها تَسْتَطيعُ، من خِلالِ تَنْفِيذِ سِيَاسَةِ واسْتَرَاتِيجِيَةٍ مُنَاسِبَة وَنَاجِعَة، بِدَعْمٍ من البحث العلمي والابتكار، تَحْقِيقَ تَقَدُمٍ تكنولوجيٍ مُعْتَبَرْ وكذا تحسين نُمُوهَا الاقْتِصَادِ.

الحضور الكريم
السياسة الوطنية للبحث العلمي، كما هي مُحَدَّدَة في نِظَامِنَا الوطني للبحث العلمي (SNR)، الذي تم إِنْشَاؤُهُ في عام 1973، وَمَا تَلَاه من، أَظْهَرَ نَقَائِصَ وَمَحْدُودِيَةً من حيث الْأَدَاءِ، وَالتَّنَاسُقْ، والتَّمَاسُكْ، والتَّكَيُفْ مع أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد في الوقت الراهن. إِذْ أَنَّ بِنَاء نِظامٍ اقتصادي خَلاَّق للثروة يَتَطَلَبُ حَتْمًا، في الجزائر الجديدة، أَبْحَاثًا قَادِرَةً على اِنْتَاجِ حُلُولٍ مُبْتَكَرَةٍ تُوَلِّدُ التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

لقد أصبح من الْمُلِحِّ توضيح الأَهْدَافْ وَاَلْآَلِيَات التي يَجِبُ وضْعَهَا لِلْبَحْثِ العلمي ذِي الْتَّأْثِيرِ الْمُجْتَمَعِي الْقَوي من خِلَالِ العَمَلِ على حَكَامَتِهِ، وإِدَارَتِهِ، وتَعْبِئَةِ الباحثين، وتخصيصِ التمويل، والتشغيل السليم لِلْبُنَىَ التحتية والْمَنَصَاتْ التِّكْنُولُوجِيَة. وكذلك اَحْتِرَامْ المواعيدْ النِّهَائِيَة لِتقْدِيمِ النَّتَائِجْ والْإِنْجازَاتْ.

الحضور الكريم
إن رَغْبَةَ الْسُّلُطَاتِ العموميةِ في وضْعِ البحثِ العلمي كَأَوْلَوِيَة وطنية تَتَطَلَبُ مِنَّا الْاسْتِثْمَارْ في رُؤْيَةٍ جديدةٍ تَعْتَمِدُ على البحثْ التَّطْوِيرِي وَاَلْابْتِكَارِ الذي يَسْتَوْجِبُ جُهُوداً كبيرةً لِتَرْقِيَتِهِ. وَاَنْ نُوَظِفْ المهارات الوطنية من داخل البلاد وتلك المُقِيمَةِ في الخارج، والفاعلين الاقتصاديين من الْقِطَاعين العام والخاص، من خِلالِ التَّمَوْقُعِ في سِيَاقٍ عالَمِيٍ مُتَفَتِّحْ يَرْتَكِزُ على التعاون العلمي الدولي.

ومن خلالِ هذهِ الرُّؤْيَةِ الجديدة، يَجِبُ تَحْدِيد دَوْرْ ومَهَامْ البحث، وَأَهْدَافِهِ، وَأَوْلَوِيَاتِهِ، وإِدَارَتِهِ بِشِكْلٍ حَتْمِي فِي إطارِ نظامٍ بَيْئِي جديد يعتمد على الابتكار. بمعنى آخر، يَجِبُ أن نَنْتَقِلَ من اَلْنِظَامْ اَلْوَطَنِي لِلْبَحْثِ العلمي الحالي (SNR) إلى نظامٍ مُوَجَّهٍ نحو البحث والابتكار (SNR-I) ذات أَثَرٍ اجتماعي واقتصادي ملموس، من شأنِهِ دَفَعْ اَقْتِصَادَنَا نحو قَدْرٍ أكبرٍ من المُرُونَةِ، والتَّنَافُسِيَة، وتحقيقِ التقدم الاجتماعي. من أجلِ تحقيقِ ذلك، فمن الضروري مُسَاهَمَةْ الفاعلين السياسيين، والصناعيين، والأكاديميين في اعدادِ اسْتَرَاتِيجِيةْ شَامِلَة، مُتَنَاسِقَة، وَتَوَافُقِيَة، لِلْاِسْتِجَابَة لِلْأَوْلَوِيَات الوطنية وتَحَدِّيَاتْ المجتمع.

كما تعلمون، تَتَمَثَّلْ الْمُهِمَة الرَئِيسِيَة لِمَجْلَسِنَا، فِي وَضْعِ التوْجِيهَات الضَّرُورِيَة لِسِيَاسَةٍ بَحْثِيَةٍ وطنيةٍ، بالتشاور مع المجتمع العلمي والشُرَكَاءِ في القطاع الاجتماعي

والاقتصادي، تقوم على الحكامة، والابتكار، والتقييم، وتثمين نتائج البحوث، لصالح الاقتصاد الوطني. ومَنْ أَجْلِ تجسيدِ هذه السياسة الوطنية للبحث يَتَوَجَبُ عَلَيْنَا التَّرْكِيزْ على الْمَحَاوِرْ الأساسية الآتية:

- أَنْ يَتِمَّ صِيَاغَةْ هذه الاستراتيجية بِناءً على اَلْاَحْتِيَاجَاتْ ذات الأولوية لبلادنا وتَطْبِيقًا لِبَرْنَامَجْ عمل الحكومة.
- إعادة البَحْث إلى دَوْرِهِ كَأَدَاةٍ لِخَلْقِ الثَّرْوَةِ من خلالِ تَنْوِيعِ الاقتصاد،
- تَطْوِيرْ القُدْرَة على اَلْاَبْتِكَار التكنولوجي، وخاصة في قِطَاعَاتْ المستقبل.

ولِتَحْقِيقِ ذلك، يجب العمل على تعزيز القدرات العلمية والتقنية في الشَّرِكَاتْ والمؤسسات الصناعية، حيث عدد الباحثين لا يتجاوز 2% بينما في البلدان الصناعية الكبرى، هذا المعدلْ يَبْلَغُ 60% أو حتى80%.

كما تُلاَحِظُونْ، لا بُدَّ من حُدُوثِ نَقْلَةٍ نَوْعِيَةٍ وَتَحَوُّلٍ في الذَّهْنِيَات، والعقليات السَّائِدَة، وفي الحكامة، وفي نظام البحث والتطوير في الشَّرِكَاتْ. (وللتوضيح، أُقَدِّمُ لكم بعض الأمثلة التالية):

- القطاع الاجتماعي والاقتصادي يجب أن يُمَوَلْ المشاريع التي تَدْخُلْ في مَجَالِ اَخْتِصَاصِهِ والتي
- تُسَاهِمْ بِشَكْلٍ مُبَاشِر في نُمُوِهِ.
- رفع مستوى الْوَعِي لَدَى الفاعلين الاقتصاديين بأهمية تطوير الشَرَاكَاتْ لِتَمْوِيلِ المشاريعِ البحثيةِ التي لها تأثيرٍ على نُمُوَهُمْ الاقتصادي.
- كما يجب على الجامعة الجزائرية أن تُثَابِرَ في أَنْشِطَتِهَا اَلْاَبْتِكَارِيَةِ وَرِيَادَةِ اَلْأَعْمَالِ التي لها أَثَرٌ مُفِيدٌ على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لا سِيَمَا على المستوى المحلي، ونقل المعرفة المُنْتِجةِ من المجال الأكاديمي إلى المجتمع من خلال تثمين الْمِلْكِيَةِ الْفِكْرِيَةِ وَإِنْشَاءِ مؤسساتٍ مُبْتَكِرةٍ لِلْأَعْمال.

الحضور الكريم،
تَرْتَكِزُ رُؤْيَةَ المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات على ثلاث رَكَائِزْ مُتَرَابِطَة، وهي بِنَاءْ الْقُدُرَاتْ العلمية والتقنية، وَإِنْتَاجْ المعرفة، والابتكار التكنولوجي. ولا يَمْكِنَنَا التقدم إلَّا بعد اَسْتِيفَاءِ هذه الْمُتَطَلَبَاتْ الأساسية. التّي على أَساسَهِاَ يُمْكِنُ بَعَثَ مَنْظُومَةٍ بَحْثِيَةٍ مَبْنِيَةٍ على حَكَامَةٍ رَشِيدَةٍ تَعْتَمِدُ على إِدْرَاجْ ثَقَافَةْ تَقْيِيمْ السِّيَاسَاتْ الْعَامَة، والَرَّقَابَة الْإِدَارِيَة، وتَسْيِيرْ البحثِ. وَجَدِيرٌ بِالذِكْرِ أن هذا الْإِجْرَاءَ سَيَضْمَنُ لِلْبَحْثِ، في بلدنا، الشفافية والْحَكَامَة الْرَّشِيدَة

الحضور الكريم
كما تُلاَحِظُون، فَإِنَّ مُهِمَةَ مَجْلَسِنَا تأتي في ظَرْفٍ خاصٍ جِدًا من تاريخِ بِلاَدِنَا، تَسْعَى فِيهِ السُّلُطَاتْ الْعُلْيَا الى بِنَاءِ جزائرْ جديدة. ولذلك، فلا بُدَّ من رَسْمِ خُطُوطٍ واضِحَةٍ لِسِيَاسَةٍ وطَنِيةٍ تَدْعَمُ التَّطَوَرْ التكنولوجي، والتنمية الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية.
وإِنَنِي أُعَوِلُ على مُسَاهمَتِكُمْ الفعالة في إِثْرَاءِ النِّقَاشَاتِ من خلال خِبْرَتِكُمْ الوَاسِعَة وكُلٌّ وِفْقَ مَجَالِ تَخَصُصِهِ وَمِيدَانِهِ، من أجل التوصل إلى صِيَاغَةِ التَّوْصِيَاتِ الْأَكْثَرْ مُلاَءَمَةً والْقَابِلَة لِلتَّجْسِيدِ في أرض الواقع في إطار الرؤية الجديدة للمجلس.

شُكْرًا على حُسْنِ اِصْغَائِكُمْ